S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/30
12 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص مذكرة صادرة عن فريق الاتصال المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن التقرير المقدم تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤)، راجيا منكم التفضل بالعمل على تعميم هذه المذكرة على جميع أعضاء المجلس ونشرها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد السنوسي
السفير، الممثل الدائم

120195 120195 95-00950

[الأصل: بالانكليزية]

المرفق

مذكرة موجهة الى رئيس مجلس الأمن من فريق الاتصال المعني
بالبوسنة والهرسك المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي

يساور فريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بالغ القلق إزاء مسألتين مترابطتين هما استمرار العدوان عبر الحدودي لما يسمى بقوات الصرب الكرواتيين على جمهورية البوسنة والهرسك والتمديد المحتمل لفترة تخفيف الجزاءات عن صربيا والجبل الأسود.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي يريعها قيام ما يسمى بقوات الصرب الكرواتيين لمدة شهرين الآن بغزو واحتلال مدن وقرى في منطقة بيهاتش التابعة لجمهورية البوسنة والهرسك انطلاقا من المناطق المتاخمة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في جمهورية كرواتيا، منتهكة بذلك السلامة الإقليمية لهذه الجمهورية وسيادتها، مما يشكل عدوانا دوليا يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. إن هذا الغزو وهذا الاحتلال يعرضان اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل اليه مؤخرا في جمهورية البوسنة والهرسك للخطر، كما يقوضان عملية المفاوضات التي أنشأها فريق الاتصال المكون من خمس دول. ويزيد من تفاقم الحالة بالنسبة للمدنيين وأفراد حفظ السلم في منطقة بيهاتش ما يفرضه ما يسمى بالصرب الكرواتيين من قيود على حرية حركة قوة الأمم المتحدة للحماية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى ذات الصلة، وسواه من أشكال المضايقة التي تتعرض لها هذه الهيئات.

إن ميثاق الأمم المتحدة واتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل اليه مؤخرا وكذلك احتمالات التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض تحتم جميعها انسحاب ما يسمى بقوات الصرب الكرواتيين من المناطق التي تحتلها (داخل جمهورية البوسنة والهرسك). ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن التأكد من حصول هذا الانسحاب.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي تعتقد أنه ليس من الحصافة، ربما، في الظروف الراهنة، تمديد فترة تخفيف الجزاءات عن صربيا والجبل الأسود. ومما يدعو الى الأسف أنه لم يبق في جعبتنا الآن وقد بدأ مجلس الأمن هذا المسار في قراره الأول ٩٤٣ (١٩٩٤)، سوى خيار محاولة الاستفادة منه الى أقصى حد أو الاستمرار في معارضته. وفي حين تقر منظمة المؤتمر الإسلامي بأن بوسع نظام بلغراد أن يؤدي دورا بناء في إرغام صرب باله على قبول خطة السلام المنبثقة عن فريق الاتصال المكون من خمس دول، فإن على بعثة الرصد التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة أن تساعد على إنجاز هذا الدور البناء المحتمل. وتلاحظ منظمة المؤتمر الإسلامي وجود جوانب نقص خطيرة في منهجية الرصد كشفت عن توجه

سياسي متنام في التقارير ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن الرئيسين المشاركين، نحو تمديد فترة تخفيف الجزاءات عن صربيا والجبل الأسود.

ويقر العديد من الوسطاء الدوليين المستقلين بأن انتهاك الحدود مازال مستمرا عن طريق نقل لوازم وأفراد ذوي أهمية استراتيجية. ومن الأساس العمل على رفع مستوى آليات الرصد وعدد الراصدين وإيلاء المزيد من الأهمية للمصادر من الأطراف الثالثة. فمما يدعو للأسف أن تقارير الرئيسين المشاركين طالما أشاحت بنظرها عن هذه المصادر. علاوة على ذلك، فإن مما يدعو للأسف بشكل خاص أن الرئيسين المشاركين وافقا على شحنات نفط تنتهك السلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وسيادتهما كما تنتهك قرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣). إننا نتطلع الى أن يضع مشروع القرار الجديد حدا لهذه الشحنات والى أن يعزز الطرائق والمنهجية الكفيلة بردع الانتهاكات والتحقق منها والإبلاغ عنها.

- - - - -